الفصل الأول:
النفقات العامة

7- تصنيف النفقات العامة في الجزائر

حسب القانون 84-17 النفقات العامة إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز

7-1- نفقات التسيير: تلك النفقات اللازمة لتسيير أجهزة الدولة الإدارية والمرافق العامة كالمرتبات ونفقات صيانة المباني الحكومية و وتجهيز المكاتب وغيرها.

حسب المادة 24 من قانون 84-17 تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب رئيسية هي:

* الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات

يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء:

- دين قابل للاستهلاك(اقتراض الدولة)؛
- الدين الداخلي (فوائد سندات الخزينة)؛
- الدين الخارجي؛
- ضمانات(من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات المحليةوالمؤسسات العمومية)؛
- نفقات محسومة من الإيرادات(تعويض على منتوجات مختلفة).

* الباب الثاني: تخصيصات السلطة العمومية

تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري...الخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات..

* البالب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح

وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات ويضم ما يلي:

- المستخدمين (مرتبات العمل، - المنح والمعاشات؛ -- النفقات الاجتماعية)؛
- معدات تسيير المصالح؛
- أشغال الصيانة؛
- إعانات التسيير؛
- نفقات مختلفة.

*الباب الرابع: التدخلات العمومية

تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم :

- التدخلات العمومية والإدارية(إعانات للجماعات المحلية)؛
- النشاط الدولي(مساهمات في الهيئات الدولية)؛ -
- النشاط الثقافي والتربوي(منح دراسية)؛
- النشاط الاقتصادي(إعانات اقتصادية)
- إسهامات اقتصادية(إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية)؛
- النشاط الاجتماعي(المساعدات والتضامن)؛
- إسهامات اجتماعية(مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات...الخ)

* ملاحظة هامة

- إن كل نفقات التسيير المحصورة في الأبواب الأربعة تقسم في قانون المالية في الجدول- ب - الملحق بقانون المالية.
-النفقات الخاصة بالباب الثالث والرابع تقسم حسب الوزارات، حيث يحدد قانون المالية المبلغ الإجمالي للإعتمادات الموجهة لكل دائرة وزارية ثم يتكفل المرسوم بتوزيع هذه الاعتمادات الإجمالية لكل جزء، وفصل حسب طبيعة كل نفقة.
- النفقات الخاصة بالباب الأول والثاني المشتركة بين كل الوزارات أو التي لا ترتبط بوزارة معينة في ميزانية النفقات المشتركة في أسفل الجدول – ب- بعد تخصيص الاعتمادات الموجهة لكل وزارة كما هو مبي□ن في الجدول- ب- .
7-2- نفقات التجهيز: هي النفقات الرأسمالية أو الاستثمارية التي يتولد عنها زيادة في الناتج الداخلي الخام ويقصد بها تلك النفقات التي تخصص لتكوين رؤوس الأموال في القطاعات الإقتصادية العمومية المنتجة مثل القطاع الصناعي والفلاحي والبناء والصيد البحري....الخ.
يتم تقسيم نفقات التجهيز وتظهر في الجدول- ج- الملحق بقانون المالية حسب العناوين و القطاعات والفصول والمواد.
فحسب المادة 35 من قانون 84-17 توزع نفقات التجهيز على ثلاثة أبواب وتدون باسم العنوان:
أ- العناوين
* العنوان الأول: استثمارات منفذة من طرف الحكومةأو المؤسسات العمومية.
* العنوان الثاني :عم استثماري، أي إعانات الإستثمار الممنوحة من طرف الدولة
* العنوان الثالث: نفقات رأسمالية أخرى.
ب- القطاعات: تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات(عشرة قطاعات) هي :
المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أن □القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات .
ج- الفصول والموارد: تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث نتصور بطريقة أكثر وضوح ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيثث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع، وقطاع فرعي، وفصل ومادة. كأن نقول مثلا العملية رقم2423 فهي تشمل على :
القطاع 2.....الصناعات التحويلية؛
القطاع الفرعي 24.....التجهيزات؛
الفصل 242.....الصلب؛ المادة2423.....التحويلات الأولية للمواد
.تظهر نفقات التجهيز في الجدول –جـ- الملحق بقانون المالية.

8- برامج الإنفاق العمومي في الجزائر

بدأت الوضعية المالية للجزائر في التحسن سنة 2000 متزامنة مع ارتفاع متميز لأسعار البترول بلغ 28.7 $ للبرميل مقابل 18 $ سنة99 و12.85 $ سنة98 ،وساعد استقرار أسعار البترول سنة2001 في رفع احتياطي الصرف خلال السداسي الأول إلى 15.2 مليار$ مقابل 11.9 مليار$ سنة1999، أدى إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري والرصيد الإجمالي للخزينة و نمو المخزون النقدي.

سمح هذا الإنفراج المالي في تحول الجزائر نحو اتباع سياسة إنفاقية توسعية ، خاصة وأن كل المؤشرات توحي باستمرار ارتفاع سعر البترول على المدى المتوسط فأقرت برامج إنفاق مالي محددة المدة .

8-1- برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

هو برنامج تنموي، يهدف لتمويل نفقات التجهيز، وهذا لا يعني العدودة إلى نهج التخطيط أو التوجيه الإقتصادي، فهو موجه للبنية التحتية، بحيث يسمح بجذب الإستثمارات الوطنية والأجنبية، كما يتجه نحو تأسيس محيط اجتماعي أحسن، زيادة على خلق وضع ملائم لتطور اقتصادي متجانس. يغطي هذا البرنامج الفترة 2001- 2004 بغلاف مالي قدره 7 مليار دولار ما يقارب انذاك 525 مليار دج موجهة لـ للتنمية المحلية، و تعزيز الخدمات العمومية، و تنمية الموارد البشرية، و دعم الإصلاح.

خصصت على النحو التالي:

مضمون برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

محاور الإنفاق	المبلغ المخصص(مليار دج)	النسبة %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.4	% 40.1
تنمية محلية	114	% 21.7
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65.4	% 12.4
دعم الإصلاحات	45	% 8.6
تنمية بشرية	90.2	% 17.2
المجموع	525	% 100

أهداف البرنامج:يسعى البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحسين المستوى المعيشي و توفير السكن.
- بلوغ معدل نمو بين 5 و 6 %سنويا على مدى أربع سنوات و إنعاش الاستهلاك،
- تـخفيض محسوس لنسبة البطالة.

8-2- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

قررت الحكومة استكمال النتائج المحققة في برنامج دعم الإنعاش بجدولة برنامج تنموي خماسي للفترة 2005-2009 سمي 'البرنامج التكميلي لدعم النمو'. خصص له مبلغ 4202 مليار دج،موزعة كما يبينه الجدول التالي :

مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو:2005-2009

محاور الإنفاق	المبلغ المخصص(مليار دج)	النسبة %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	% 45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	% 40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	% 08
تطوير الخدمة العمومية	203.9	% 4.8
التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50	% 01.1
المجموع	4202.7	% 100

أهداف البرنامج:

- تحديث و توسيع الخدمات العامة: من أجل تحسين الإطار المعيشي من جهة و من جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.
- تحسين مستوى معيشة الأفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة

الأفراد، سواء كان الجانب الصحي،الأمني أو التعليمي.
- تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية: وذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، عن طريق ترقية المستوى التعليمي و المعرفي للأفراد و الاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي و بالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات و انتقال السلع و الخدمات و عوامل الإنتاج.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي: يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو.

8-3- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة إنعاش الإقتصاد الوطني التى انطلقت أول ما انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، استلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 مبلغ 21214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار. و هو يشمل شقين اثنين هما:
-ا ستكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص فى قطاعات السكك الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ يعادل 130مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ يعادل 156 مليار دولار.
* أهداف البرنامج
- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي
- تحسين ظروف العيش في العالم الريفي من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع - - قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق .
- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استعمال - - تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية
- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة.
- ترقية الصادرات خارج المحروقات .
- تطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية وتثمين القدر ات السياحية والصناعة التقليدية .
- الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.

8-4-برنامج الإستثمارات العمومية 2015-2019

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة خالل فترة 2015-2019 ، حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو االقتصادي 2015-2019 .وقد خصص له مبلغ قدر بـ 286 مليار دولار.
* أهداف البرنامج:
- تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7 % قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين
- استحداث مناصب الشغل؛ ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع االستثمار –المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل؛
- الإهتمام أكثر بالتنويع الإقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛

- الحفاظ على المكاسب االجتماعية: من خلال منح الألولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ؛ وترشيد التحويالت الإجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛
- العناية بلتكوين ونوعية الموارد البشرية من خالل تشجيع وترقيةو تكوين اليد العاملة المؤهلة